

جدوى الإصلاح الجبائي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة دول الانتقال الأوربية-

أ. قدوري نور الدين أستاذ مساعد
جامعة المسيلة.

ملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر احد ابرز وأهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية نظرا لما يحققه من فوائد للدول المضيفة وللمستثمر الأجنبي على حد سواء مقارنة بالأشكال الأخرى للتدفقات، وقد دأبت الدراسات على تحديد العوامل المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي على أساسها يتم رسم السياسات الاقتصادية الكلية للدول الراغبة في جذب هذا النوع من الاستثمار . ويعتبر النظام الجبائي من بين العوامل التي شغلت حيزا مهما في الجهود المبذولة لتحفيز الاستثمار الأجنبي، ويرجع ذلك للعلاقة الاقتصادية القائمة بين الضريبة والاستثمار رغم الجدل القائم حول جدوى استخدام هذا النوع من الحوافز.

Résumé :

L'investissement étranger direct est considéré comme l'une des manières la plus importante du flux des capitaux internationaux pour ses avantages accomplis aux pays accueil (Host- country) et l'investisseur étranger.

des études ont été conçus pour déterminer les facteurs qui attire les investissement étranger direct, laquelle a été utilisé pour planifier les politiques économiques globale pour les pays qui intéressent par les investissement étranger .

le système de fiscalité est l'un des facteur qui prends un espace important dans les efforts de motivation de investissement étranger a cause de la relation économique entre

la fiscalité et l'investissement, malgré que le débat autour l'utilité de cet facteur de motivation .

مقدمة:

تميزت ثمانينات القرن الماضي، وبالأخص في منتصفها الأخير بحوادث وتحولات اقتصادية وسياسية كانت بداية التأريخ لدمج دول العالم ضمن نظام اقتصادي عالمي موحد، يعتمد في ديناميكيته على آلية السوق الحر، ولقد كان تبني هذا التوجه حتمية لا بد من تقبلها وبالأخص من طرف الدول النامية التي كانت اشتراكية في معظمها.

ولقد اعتمدت معظم الدول النامية في ظل انتقالها إلى اقتصاد السوق على ما يسمى " ببرامج الإصلاح الاقتصادي" والتي كانت سياساتها من تصميم الصندوق والبنك الدوليين، وكان من بين سياسات الإصلاح الهيكلي آلية "الإصلاح الجبائي" كون النظام الجبائي يمثل وجها من أوجه تدخل الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي والضريبة أداة توجيهه للأنشطة الاقتصادية المختلفة، وآلية من آليات تقييد أو تحرير حركة رؤوس الأموال من وإلى الدولة.

ولكن الأمر الملاحظ هو كون الإصلاح الجبائي ليس غاية في حد ذاته بل هو وسيلة لتحقيق جملة من الأهداف والتي على رأسها التأثير على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر،

- فما مدى جدوى الإصلاحات الجبائية في الدول النامية في التأثير على اتجاه الاستثمار
الأجنبي المباشر؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة قسمنا دراستنا إلى المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: الإصلاح الجبائي في الدول النامية.

المحور الثاني: توجه الدول النامية نحو التحفيز الجبائي للاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثالث: جدوى الإصلاح الجبائي في التأثير على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الأول: الإصلاح الجبائي في الدول النامية

تعمل الأنظمة الجبائية الوطنية في بيئة اقتصادية متفتحة على العالم الخارجي، نتيجة انتماء الدول إلى تكتلات ومنظمات دولية والالتزام اتجاهها، وتعرف الاقتصاديات في العادة من فترة لأخرى موجة من الإصلاحات في المجال الضريبي لا يمكن تجاهلها، ومن ثم لا بد من مراجعة تصميم الهياكل الجبائية وفقها¹.

ويتطلب تصميم الإصلاح الجبائي من المشتغلين به مراعاة المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك إيديولوجيات المجتمع وأهداف السياسة الجبائية التي يسعى إلى تحقيقها.

أولاً: مفهوم الإصلاح الجبائي

1- تعريف الإصلاح الجبائي :

على الرغم من تعدد تعريفات الإصلاح الجبائي إلا أنها تدل في مجملها على التغيرات التي تطرأ على النظام الجبائي في الدولة لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أو لتحقيق خطط التنمية في مرحلة معينة من مراحل النمو².

ويمكن أن نميز هنا بين نوعين من الإصلاح الجبائي هما :

أ- الإصلاح الجبائي الشامل : ويكون بإحداث تغييرات كاملة في النظام الجبائي من خلال المراجعة الكلية لهيكل النظام الجبائي للدولة، وإدخال تغييرات جذرية عليه تصب

في اتجاه توسيع الأوعية الجبائية وتخفيض معدلات الضرائب والرسوم، بهدف زيادة الحصيلة الجبائية وتخفيض العبء الجبائي الواقع على كل المكلفين، مع رفع كفاءة الإدارة الجبائية، وهذا النوع من الإصلاح معتمد بشكل كبير في الدول النامية والتي تتميز أنظمتها الجبائية بعدم الاستقرار، وعلى وجه الخصوص تلك التي تمر بمرحلة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

ب- الإصلاح الجبائي الجزئي : ويكون هذا الإصلاح بإحداث تغييرات بسيطة في نوع من الضرائب أو الرسوم، وغالبا ما تكون هذه التغييرات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي أو اجتماعي معين في الأجل القصير أو المتوسط، وهو ما يعرف في أدب الاقتصاد بالسياسة الجبائية³، وهذا النوع من الإصلاحات يعتمد بشكل كبير في الدول المتقدمة والدول التي تتميز باستقرار في أنظمتها الجبائية.

2- خصائص الإصلاح الجبائي

من خلال المفهومين السابقين للإصلاح الجبائي وبالنظر إلى هذه الظاهرة في الواقع الاقتصادي، يتبين لنا أن الإصلاح الجبائي بصفة عامة يتميز بخصائص متعددة، لعل أهمها وأبرزها الخصائص التالية :

أ- الإصلاح الجبائي ظاهرة عامة وضرورية : نتيجة التغييرات المتسلسلة التي شهدتها العالم في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، والتي بدأت باختيار وفشل النظام الاقتصادي الاشتراكي وسيطرة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على إدارة الاقتصاد العالمي بمعية المؤسسات المالية والنقدية والتجارية الدولية، بالإضافة إلى الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية بين مجموعة من الدول أو القوى الاقتصادية⁴، إضافة إلى اتفاقيات تحرير التجارة الدولية وكذلك التوجه نحو خصخصة المؤسسات العمومية، كل ذلك أدى إلى ضرورة إحداث إصلاح جبائي عالمي.

ب- الإصلاح الجبائي جزء من الإصلاح الاقتصادي : نقصد بالإصلاح الاقتصادي نقل الاقتصاد الوطني ككل من وضع تشوبه العيوب والاختلالات إلى وضع حال منها، بمعنى علاج هذه الإختلالات، ويمكن الاعتماد على الضريبة كأداة فعالة في إنجاح خطوات الإصلاح الاقتصادي، ويتطلب هذا الأمر تطويرا في النظام الجبائي ذاته حتى يستطيع تحقيق أهداف خطة الإصلاح الاقتصادي في الدولة⁵.

ج- تعدد أهداف الإصلاح الجبائي : تتعدد أنماط الإصلاح الجبائي بتعدد أهدافه وغاية القائمين عليه التي ينشدها من إجراء هذا الإصلاح، إذ يمكن أن يكون الإصلاح جزئيا إذا كان يهدف إلى إصلاح خلل تشريعي في قانون ضريبي معين أو سد ثغرة من ثغرات القانون الجبائي، كما يمكن أن يكون الإصلاح شاملا يسعى إلى تحقيق أهداف عدة من أهمها: تبسيط النظام الجبائي؛ تخفيف العبء الجبائي؛ تحقيق الحيادية المطلوبة في الضرائب، بحيث لا يكون للضرائب تأثيرات مباشرة على السلوك الفردي للمولين الخاضعين للضريبة.

ثانيا :أسباب الإصلاح الجبائي ومجالاته:

1- أسباب الإصلاح الجبائي:

من بين أهم الأسباب التي دفعت الدول النامية إلى إصلاح أنظمتها الجبائية، نذكر مايلي:

أ- ضعف الجهد الضريبي واختلال الجهاز المالي : يعد تحويل الطاقة الفعلية إلى ممكنة بمثابة هدف استراتيجي لسياسات الإصلاح الجبائي في علاج الإختلالات في المالية العامة للدولة وعجز الموازنة العامة بصفة خاصة⁶. أما عن أسباب ضعف الجهد الضريبي في الدول النامية، فهي تتمثل بشكل أساسي في النقاط التالية⁷:

- اتساع نطاق العمليات العينية في اقتصاديات بعض الدول، بحيث يتم جزء كبير من عمليات التبادل وبخاصة في القطاع الزراعي عن طريق المقايضة، فكلما شكل القطاع الزراعي جزءا كبيرا من النشاط الاقتصادي المحلي كلما تسبب ذلك في ضعف الجهد الضريبي ؛
 - عدم إمساك دفاتر محاسبية منتظمة في قطاع الأعمال، وهو الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تقدير نتائج نشاط المشروعات الخاصة وبالتالي صعوبة تحديد أوعية الضريبة وتحديد قيمتها ؛
 - ضعف الجهاز التنظيمي والإداري للهيئة المخولة بتحصيل الضرائب مما ساعد على انتشار ظاهرة التهرب الضريبي وبالتالي ضعف الحصيلة الجبائية للدولة ؛
- ب- انخفاض كفاءة الإدارة الضريبية:** يرجع النقص الكبير في كفاءة الجهاز الإداري الضريبي والذي تعاني منه معظم الدول النامية إلى نقص المعلومات والبيانات المالية، مما ينعكس على فرض وتحصيل وحساب الضريبة بالسلب ويعزى كل ذلك إلى الأسباب التالية⁸:
- تدني المستوى التعليمي لموظفي إدارة الضرائب ؛
 - افتقار إدارة الضرائب إلى التقنيات المتطورة ؛
 - النظام الضريبي المعقد (تعدد معدلات وأنواع الضرائب، غموض النصوص التشريعية الضريبية) ؛
 - سوء التنظيم الإداري (البيروقراطية، الرشوة، الفساد المالي، ... الخ).
- ج- اختلال الهيكل الجبائي :** يظهر اختلال الهيكل الجبائي للدول النامية في الارتفاع النسبي للضرائب على الإنتاج والتداول والتجارة الخارجية من إجمالي الإيرادات الجبائية، وتعود أسباب الاختلال في الهيكل الجبائي في الدول النامية إلى⁹:

- ضعف النشاط الاقتصادي وضآلة الدخل الوطني ؛
 - سهولة تحصيل الضرائب على الإنفاق والتداول والاستهلاك زاد من أهميتها النسبية في الهيكل الجبائي؛
 - ارتفاع نسبة مساهمة التجارة الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي مما أدى إلى ارتفاع الضرائب الجمركية (الأهمية النسبية هي التي ترتفع) ؛
 - ضعف كفاءة الإدارة الضريبية، والذي يحول دون ما تتطلبه ضرائب الدخل من كفاءة ومعلوماتية على درجة عالية؛
 - الطابعان الزراعي والحرفي الذين يغلبان على اقتصاديات الدول النامية، واللذين يتميزان بكونهما بعيدين في هاته الدول عن الأنظمة المحاسبية.
- مما سبق يظهر لنا أسباب الإصلاحات الجبائية في الدول النامية متداخلة فيما بينها، وتشترك في كونها تحول دون تحقيق ما تهدف إليه السياسات الجبائية في دول النظام الاقتصادي العالمي المعاصر من أهداف .

2- مجالات الإصلاح الجبائي :

على ضوء الأسباب السابقة تم تحديد المجالات التي على أساسها يتم الإصلاح الجبائي في الدول النامية، فالإصلاح جاء لعلاج الإختلالات التي نتجت عن تلك المسببات السابقة الذكر، وتتمثل أهم جوانب الإصلاح التي تم العمل وفقها في هذه الاقتصاديات في العناصر التالية :

- توسيع الوعاء الضريبي ؛
- ترشيد هيكل أسعار الضرائب ؛
- التنسيق بين كافة الأدوات المالية ؛

• رفع كفاءة الجهاز الإداري .

أ- **توسيع الوعاء الضريبي:** ويقصد بتوسيع الوعاء الضريبي هو أن تصل الضريبة إلى أكبر عدد ممكن من الممولين من خلال التعرف على أنواع جديدة من الدخول أو السلع الاستهلاكية التي يمكن أن تفرض عليها الضريبة، وتوسيع الوعاء الحالي من خلال الوصول إلى شرائح لم تكن تغطي في السابق وفي ضوء الأدوات المتاحة حالي¹⁰ .

ب- **ترشيد هيكل أسعار الضرائب:** كما هو معروف كلما زاد عدد معدلات الضرائب زاد مقدار التعقيد الضريبي، وزادت معه مشاكل التهرب والازدواج الضريبيين، لذلك فإن عملية ترشيد معدلات الضرائب تعني بالدرجة الأولى تقليل الفوارق بين تلك المعدلات في الهيكل الجبائي¹¹، والحد من المبالغة في التصاعد الضريبي، على نحو يساهم في تدعيم حوافز العمل والادخار والاستثمار مما يؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية، ومن ثم رفع حدود الحصيلة الجبائية الفعلية في الأجل الطويل¹² .

ج- **التنسيق بين كافة الأدوات المالية:** بمعنى ضرورة إصلاح النظام الجبائي بشكل منسجم وعام، ذلك لأن عملية إصلاح نوع واحد من الضرائب قد يكون على حساب نوع آخر، وبالتالي يجب التعرف على آثار وتداعيات ذلك الإصلاح على جميع أجزاء النظام الجبائي، وأيضاً عندما لا يوجد تنسيق ونوع من التتابعية في الإصلاح قد تحدث سلبيات تنعكس على مستوى الإيرادات والكفاءة¹³ .

د- **رفع كفاءة الجهاز الإداري :** إن الإدارة الجبائية الفعالة تساهم في إنجاح النظام الجبائي، كونها تمثل همزة وصل بين المكلفين بالضريبة والنظام الجبائي¹⁴، كما أن مستوى الإدارة الجبائية كثيراً ما يكون هو العامل الفاصل في نجاح عملية الإصلاح

الجبائي من فشلها لذلك فإنه يجب أن يولى باهتمام كبير عند تصميم برنامج
الإصلاح¹⁵.

**المحور الثاني: توجه الدول النامية نحو التحفيز الجبائي للاستثمار الأجنبي
المباشر**

توجهت معظم "الدول النامية" في أوائل التسعينات نحو تبني سياسات الإصلاح
الاقتصادي في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق، وكان من بين أهداف هذه الإصلاحات
إحداث تدفق هام في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها¹⁶.

وستتطرق في هذا المبحث إلى أهم أسباب استخدام الضريبة في تشجيع الاستثمار
الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تحديد الأدوات الجبائية التي تستخدمها الدول في تشجيع
الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: أسباب استخدام الضريبة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:

ترجع معظم الدراسات الاقتصادية استخدام الضريبة كموجه للاستثمار الأجنبي
المباشر وكذا تسابق الدول في اعتمادها كأداة رئيسية لذلك، إلى سببين رئيسيين هما :

- المكانة التي تحتلها الضريبة ضمن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- الضرورة التي فرضها النظام الاقتصادي العالمي المعاصر على النظم الجبائية المختلفة لتتغير
في اتجاه تشجيع وتسهيل تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

وستنطرق إلى العنصرين السابقين بشكل من التفصيل في هذا المطلب.

1- موقع الضريبة ضمن مناخ الاستثمار الأجنبي:

تعتبر الضرائب من أهم العناصر المؤثرة في اتجاه الاستثمارات الأجنبية الوافدة سواء أكانت تلك الضرائب مباشرة أو غير مباشرة، وذلك باعتبارها (الضرائب) تستقطع قدرا من الأرباح المتوقعة وتخفض من العائد على الاستثمار.

ولتحديد العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار الدولي وتدفق الاستثمارات الأجنبية بين الدول المختلفة أجرت الأمم المتحدة عن طريق أحد الخبراء الاقتصاديين ويدعى (Kenishi) دراسة اعتمدت على استبيان عملي لآراء عدد من الشركات الكبرى¹⁷. توصلت إلى النتائج التي سنوردها في الجدول التالي :

الجدول (01) : أهم العوامل المؤثرة في مناخ استثمار الدولة المضيغة من منظور عدد من المستثمرين الأجانب

رتبة	نتائج الاستبيان		مهم جدا		مهم		غير مهم		العوامل المتعلقة بمناخ الاستثمار	الترتيب
	عدد	(%)	عدد	(%)	عدد	(%)	عدد	(%)		
1	27	84.4	03	09.4	1	3.1			الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني	1
2	21	65.6	07	21.9	2	6.3			البنية التحتية أو الأساسية	2
3	20	62.5	10	31.3	1	3.1			السياسات الاقتصادية للدولة	3
4	17	53.1	09	28.1	5	15.3			استقرار قيمة العملة في الدولة	4
5	16	50	09	28.1	6	18.8			مدى اهتمام الدولة بالمستثمر الأجنبي	5

09.4	3	40.6	13	46.9	15	المساعدات المقدمة للمشاريع الاستثمارية وكذا الإعانات	6
0	0	46.9	15	50	16	توفر العمالة الماهرة والمنخفضة الأجر	7
6.8	2	56.3	18	31.3	10	وجود تسهيلات تمويلية	8
53.1	17	18.8	06	21.9	07	وجود تسهيلات التدريب للعمال	9
34.3	11	43.8	14	15.9	05	المساهمة في الإمدادات بالبيانات والمعلومات المحلية	10
53.1	17	28.1	09	12.5	04	مدى تشجيع الدولة للصناعات ذات التكنولوجيا المرتفعة	11
43.8	14	28.1	09	12.5	04	وجود أسواق تصدير قريبة من الدولة	12
65.4	21	21.9	07	09.4	03	مدى مساعدة الدولة في مجال دراسات الجدوى	13
59.4	19	28.1	09	06.3	02	وجود بنك معلومات في الدولة	14

Source : Kenishi Overseas investment by japanese textile corporation, Unido 10 ,
WG 244/4,

نقلا عن : محمد علي عوض الحرزي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب
الاستثمارات، (ط1؛ بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية، 2007)، ص 72.

بالاستناد إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن "الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني"
هو أهم العوامل التي يضعها المستثمرون الأجانب في مقدمة أولوياتهم قبل الإقدام على
الاستثمار في أي دولة مضيفة ثم تليه في الأهمية عوامل أخرى .

أما فيما يخص الضريبة فهي تندرج ضمن عوامل أربعة واردة في الجدول وهي السياسات الاقتصادية للدولة والمساعدات المقدمة للمشاريع الاستثمارية وكذا الإعانات ومدى اهتمام الدولة بالمستثمر الأجنبي وأخيرا مدى تشجيع الدولة للصناعات ذات التكنولوجيا العالية، والملاحظ أن هذه العوامل الواردة في جدول الاستبيان تتراوح بين المهمة جدا والمهمة من حيث سلم أولويات المستثمر الأجنبي، وهذا ما يعكس الأهمية التي تحتلها الضريبة ومن ثم الإصلاح الجبائي في مناخ الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة.

2- حتمية التحفيز الجبائي في ظل الظروف الدولية:

إن الواقع الاقتصادي وفي ظل العولمة الزاحفة يبرر التوجه الدولي نحو تغيير نظمه الجبائية في اتجاه تشجيع الاستثمارات الأجنبية وإزالة كل القيود التي تحول دون تدفقاتها. ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى تغيير الفكر الضريبي على النحو السابق ذكره، نذكر النقاط الرئيسية التالية¹⁸:

- المنظمة العالمية للتجارة وشروط الانتساب إليها ؛
- برامج الإصلاح الاقتصادي ؛
- الاستثمارات الدولية والشركات متعددة الجنسيات ؛
- التكتلات الاقتصادية العالمية .

أ- المنظمة العالمية للتجارة وشروط الانتساب إليها : تعد جولة الأورغواي (1986 - 1993) نقطة تحول في مسار "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية" والتي سجلت توقيع 26 اتفاقية منها " اتفاقية حول مجالات التجارة المرتبطة بالاستثمار " والتي

كان الهدف الأساسي منها منع الدول الأعضاء من اتخاذ أي إجراءات من شأنها الحد من الاستثمار وعرقلته، وحددت لذلك أربعة أنواع من الشروط، هي¹⁹:

- شروط استخدام المستثمر الأجنبي لنسبة محددة من المكون المحلي في المنتج النهائي ؛
 - شروط إحداث توازن بين صادرات المستثمر الأجنبي ووارداته ؛
 - شروط نسبة معينة من الإنتاج تباع في السوق المحلية ؛
 - شروط الربط بين النقد الأجنبي الذي يتاح للاستيراد والنقد الأجنبي العائد من التصدير.
- وبما أن للجات أثر مباشر على تخفيض الرسوم الجمركية وهذا من شأنه التأثير على الإيرادات الجبائية، والنتيجة في الأخير هي إجبار الدول التي ترغب في الانضمام إلى "الغات" على إحداث تعديلات في النظام الجبائي الخاص بها لتعويض النقص الحاصل في الإيرادات الجبائية.

ب- برامج الإصلاح الاقتصادي: إن الإختلالات الاقتصادية التي مست مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية لدول العالم الثالث خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي إضافة إلى أزمة المديونية الحادة، كانا سببين رئيسيين وراء دفع هاته الدول نحو الإصلاح الاقتصادي في إطار التعاون مع كل من الصندوق والبنك الدوليين، وكان من بين محاور الإصلاح الاقتصادي :

- سياسة إصلاح النظام الجبائي ؛
 - سياسة إزالة القيود البيروقراطية والقانونية على الاستثمارات الخاصة .
- وبناء عليه يعد التوجه نحو تشجيع الاستثمار الخاص ومنحه المزايا والإعفاءات المالية والجبائية جزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي.

ج- الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات: تتوزع الشركات متعددة الجنسيات على جميع قارات العالم ومعظم دوله، الأمر الذي يدفعها إلى التوجه نحو الدول التي تتمتع فيها بأفضلية فيما يتعلق بالمزايا والإعفاءات والخدمات لكي تتمكن من تخفيض تكاليف نقل أرباحها وأموالها، إضافة إلى تعظيم عائداتها.

إن هذه المسألة دفعت المجتمع الدولي إلى إعطاء هذه الشركات ترتيبا مهما في سلم أولوياته، وانصبت معظم الدراسات المتعلقة بها في تحديد سبل تشجيعها على النحو الذي يسهل استثماراتها دون الإخلال بالاقتصاديات المحلية، ومن بين أهم ما طرح في المجال الضريبي هو فكرة " الضريبة الموحدة " والتي تفرض على الشركة ككل ثم توزع حصيلتها بين الدول التي تنشط بها هذه الشركة المتعددة الجنسيات كلا حسب نسبة نشاط الشركة فيها²⁰.

د- التكتلات الاقتصادية العالمية : إذا نظرنا إلى مختلف التكتلات الاقتصادية العالمية ندرك أن أهم تجمع اقتصادي عالمي اليوم هو " الاتحاد الأوروبي"، ونشير هنا أيضا إلى الشراكة المتوسطة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط كعامل مؤثر على سياسات الإصلاح الجبائي، كون المفوضية الأوروبية ترى أن الدخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي يتطلب فيما يتطلب²¹ :

- بحث واقع المناخ الاستثماري في دول حوض المتوسط ومدى ملائمته للاستثمارات الأوروبية ؛
 - مدى اتفاق الشراكة في التجارة الخارجية مع دول حوض المتوسط، من خلال ما يتوقع أن تقدمه هذه الدول من تخفيضات على صعيد الضرائب الجمركية تجاه السلع الأوروبية.
- وبناء عليه فإن الدخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي يؤثر في السياسة الاستثمارية في دول حوض المتوسط وفي هيكلها الجبائية من خلال تأثيرها في الضرائب الجمركية وحصيلتها وفي ضريبة الدخل والمزايا المقدمة في إطارها للاستثمارات²².

وعلى ضوء ما تقدم فمعظم التغييرات الاقتصادية التشريعية منها والتنظيمية في الدول عموما والدول النامية خصوصا يعود إلى مؤثرات وضغوط يفرضها النظام الاقتصادي العالمي المعاصر بسماته المختلفة.

ثانيا: الأدوات الجبائية المستخدمة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر :

من بين أهم الأدوات التي تستخدمها الدول في استقطاب الاستثمار الأجنبي "السياسة الجبائية" والتي تعتمد بدورها على أداتين رئيسيتين، هما :

- تخفيض نسبة الضرائب على دخل الشركات ؛
- تقديم الحوافز الجبائية للمستثمرين.

1- تخفيض نسبة الضرائب على دخل الشركات:

تسعى الدول ومن خلال الضريبة على دخل الشركات إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مستندة في ذلك إلى الفكر الاقتصادي المعاصر الذي يؤكد على إمكانية تصميم واستخدام تلك الضرائب للتأثير على اتجاهات وأحجام الاستثمارات.

ويتلخص استخدام هذا النوع من الضرائب في تخفيض النسبة المفروضة على وعاء الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد نتج عن استخدام هذه الضريبة تنافس جبائي حاد بين مختلف الدول، وبشكل ملحوظ برزت هذه الظاهرة منذ منتصف التسعينات وعلى وجه الخصوص في "دول الانتقال" في الفترة الممتدة بين (1990-2006). والجدول اللاحق يبرز لنا درجة هذا التنافس بين عينة من دول الانتقال والمكونة أساسا من ثمانية دول أوروبية بالإضافة إلى الجزائر.

الجدول (02) : أقصى النسب الضريبية المفروضة على مداخيل الشركات في بعض
الدول الانتقال الأوروبية والجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1990 - 2006)

الوحدة : نسبة مئوية (٪)

السنوات الدول	1990	1995	2000	2006	مقدار التغير في نسبة الضريبة بين (2006 - 1990)
بولندا	40	40	30	19	21
سلوفاكيا	-	40	29	19	21
سلوفينيا	-	25	25	25	00
التشيك	-	41	31	26	15
استونيا	-	26	26	24	02
هنغاريا	50	19.64	19.64	17.68	32.32
لاتفيا	-	25	25	15	10
ليتوانيا	35	29	24	15	20
الجزائر*	بين 50 و 60	38	30	25	35

Source : IBFD (2005), in Colin Read and Greg N. Gregoriou, international
taxation, (1Ed, USA: CIMA publishing , 2007), p213.

المصدر* : قوانين المالية للسنوات (1992، 1994، 1995، 1999)، وقانون المالية

التكميلي لسنة 2006 المؤرخ في 15 جويلية 2006.

من خلال الجدول السابق يظهر أن نسبة الضريبة على دخل الشركات عرفت تخفيضا كبيرا ومستمرًا من قبل معظم دول الانتقال الأوروبية، حيث وصلت أعلى نسبة تخفيض إلى 35% في الجزائر، و 15% كمتوسط مقدار تخفيض الضريبة المتعلقة بالشركات في الدول الواردة في الجدول أعلاه خلال الفترة بين (1990 - 2006).

مما سبق نستنتج أن التخفيض في نسبة الضريبة المتعلقة بمداخل الشركات استخدمت كأداة جبائية من طرف تلك الدول بهدف تشجيع الاستثمار واستقطاب الأجنبي المباشر منه، فالتخفيض في تلك النسبة هو في الحقيقة تحل من طرف الدولة عن جزء من الإيرادات الجبائية التي كانت تحصلها وذلك بهدف توسيع دائرة الأوعية الجبائية من خلال زيادة التدفقات الاستثمارية.

ويبرز لنا تسابق الدول في تخفيض نسبة تلك الضريبة بشكل مستمر وكبير نجاعة هذه الأداة في تشجيع الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي؛ وإلا لماذا تضحى تلك الدول بجزء من إيراداتها الجبائية؟

2- تقديم الحوافز الجبائية

على غرار الإخضاع الضريبي المتعلق بمداخل الشركات يولي المستثمر الأجنبي اهتماما بالغا للامتيازات الجبائية التي تمنحها الدول المضيضة، وبالتالي فهو يقارن بين الضغط الضريبي للدولة المضيضة (أ) مع الضغط الضريبي للدولة (ب) معتمدا في ذلك على ما يسمى بمبدأ التكافؤ في الضغط الضريبي بين الدول المضيضة ودولة المستثمر، ويتم قياس ذلك بالعلاقة التالية²³:

$$\text{الضغط الضريبي} = (\text{الضريبة} - \text{الحافز}) / (\text{الدخل} - \text{حصة الدخل المعفاة})$$

وبالاعتماد على العلاقة السابقة فإن المستثمر الأجنبي يفضل الاستثمار في الدولة المضيفة مع بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه إذا كان الضغط الضريبي في الدولة المضيفة أقل منه في دولة المستثمر، وهذا ما يفسر توجه العديد من الاستثمارات الأجنبية نحو الدول الصاعدة التي تقدم حوافز جبائية أكثر، وذلك بحثا عن ضرائب أقل وتجنباً لارتفاع الضرائب في الدول الصناعية الكبرى²⁴.

والجدول الذي بين أيدينا يظهر لنا مدى اهتمام الدول النامية بمسألة التحفيز الجبائي كأداة مؤثرة في توجيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يبرز أهم أنواع الحوافز الجبائية المتبناة من طرف سبعة عشرين دولة أوروبية تمر بمرحلة الانتقال، بالإضافة إلى الجزائر.

الجدول (03): الحوافز الجبائية في بعض دول الانتقال الأوروبية، بالإضافة إلى الجزائر بالنوع ونسبة الدول المتاحة فيها لسنة 2005

الوحدة : نسبة مئوية (%)

الجزائر	مجموعة دول الانتقال الأوروبية	دول جنوب شرق أوروبا	دول وسط وشرق أوروبا	نسبة البلدان المتاحة فيها نوع الحوافز الجبائية
موجودة ومطبقة	74	58	87	الإعفاءات والسماح الاستثماري
موجودة وغير مطبقة	56	58	53	المناطق الحرة
موجودة ومطبقة	26	8	40	المناطق الخاصة (المدعومة)
--	19	33	7	لا حوافز هامة

Source : Fergus Cass, op.cit, p 99 .

من خلال الجدولين السابقين يظهر جليا أن الإعفاءات الجبائية ونظام السماح الاستثماري واللذين يتوفران في حوالي 74٪ من دول الانتقال هما الشكلين الأكثر استخداما من الحوافز الجبائية المقدمة للاستثمار الأجنبي، تليهما في المرتبة الثانية المناطق الحرة بنسبة 56٪، وبالنظر إلى الاستخدام المكثف للحوافز الجبائية نجد أن حوالي 80٪ من هذه الدول تعتمد على هذا النوع من الأدوات في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يترجم في واقع الحال التوجه الدولي في اعتماد الضريبة كأداة لتوجيه الاستثمار الخاص - وإن اعتمدنا في طرحنا هذا على بعض الدول التي تمر بمرحلة الانتقال - .

المحور الثالث: جدوى الإصلاح الجبائي في التأثير على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

تقوم الحكومات من خلال تشريعاتها الجبائية بتخفيض الضرائب على إيرادات الشركات وتقديم مجموعة من الحوافز والامتيازات الجبائية حتى تجلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية.

لكن السؤال الذي يطرح دائما هو: - ما مدى جدوى الإصلاح الجبائي في تحقيق الهدف المنشود منها؟

إن استخدام الأدوات الجبائية في تشجيع واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عرف مدى جدواها لدى الخبراء الاقتصاديين اتجاهين، هما:

- بحيث يرى **التوجه الأول** أنه لا جدوى من استخدام هذه الأدوات لأنها لا تعبر في الحقيقة إلا عن تخلي الدولة عن جزء من إيراداتها التي كان من الممكن أن تستغلها في تنمية بنيتها التحتية ومواردها البشرية بدلا من توجيهها لتحقيق منافع غير مؤكدة .

- أما التوجه الثاني فيرى أن السياسة الجبائية بأدواتها وإن لم تكن عاملا رئيسيا في جذب الاستثمارات الأجنبية وعلى وجه الخصوص في الدول النامية، إلا أنه يمكن أن تؤثر على قرار المستثمر إذا توفرت شروط معينة أو إذا رافقت هذه الأدوات إجراءات محددة .
- وفيما يلي عرض لأهم الحجج المؤيدة والمعارضة لجدوى استخدام الأدوات الجبائية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر واستقطابه إلى الدول المانحة.

أولا: الحجج المعارضة لجدوى الإصلاح الجبائي

تشير الدراسات إلى أن اغلب قرارات الاستثمار لا تتأثر بالمعاملة الجبائية التفضيلية وعلى وجه الخصوص الحوافز الجبائية المقدمة للمستثمرين الأجانب، فالمغالاة في تقديم تلك الحوافز يؤدي إلى زيادة الأعباء على الدولة المضيفة دون زيادة في حجم الاستثمار الأجنبي، وهذا يعني أن جاذبية الدول لا تتوقف على التعدد والتنوع في منح تلك الحوافز بل هناك عوامل أخرى تلعب الدور الأساسي في التأثير على حجم ومدى استمرار تدفق الاستثمار الأجنبي إلى تلك الدولة، والمتمثلة بشكل رئيسي في الاستقرار السياسي وحجم السوق ومدى توفر الموارد المادية والبشرية.

وخلال المناقشات والمفاوضات الخاصة بإعداد اتفاقيات الاستثمار متعدد الأطراف والتي يجري الإعداد لها في إطار "المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية" أبدى بعض الخبراء تشكيكهم حول جدوى استخدام الأدوات الجبائية، بحيث انتقد بعض ممثلي المنظمات الدولية وأعضاء " (OCDE) المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية"، منح الحوافز الجبائية متحججين بالاعتبارات التالية²⁵ :

- إحداث المزيد من التشوهات الجبائية
- الاعتبارات التوزيعية

• الاعترافات المعرفية

• الاعترافات السياسية.

1- إحداه المزيء من التشهوات الجبائية :

كثيرا ما تنطوي التشريعات الجبائية بما فيها من إعفاءات على تفضيل للمستثمرين الجءء وتمييز ضد المستثمرين المتواجءء من قبل في البلاء المستقبل، وقد تنطوي تلك التشريعات أيضا على تمييز ضد المستثمرين الوطنيين، كما يؤدي انقضاء فترة الإعفاء الجبائي إلى زيادة مفاجئة في الأعباء على المشروعات الاستثمارية المستفيدة²⁶. ثم إن الإعفاءات الجبائية غالبا ما تمنح عن طريق إجراءات إءارية معقدة تشجع على الفساد الإءاري، وهو ما ءفع إلى اعتقاد بعض الملاحظين أن النظام الجبائي المستقر والتلقائي المتميز بأسعار معقولة والخالئ من التمييز قد يكون أفضل للمستثمرين والبولة المستقبلية في نفس الوقت²⁷.

وبالإضافة إلى ما تحءئه المعاملة التفضيلية الجبائية للمستثمرين الأءانب من تشهوات جبائية فإن المعارضين لمنح الحوافز الجبائية يتحججون بالاعتبارات التالية²⁸:

2- الاعترافات التوزيعية :

تعمل الحوافز الجبائية على نقل جزء من القيمة المرتبطة بالاستثمارات الأءنبية المباشرة من البولة المضيفة إلى المستثمر الأءنبئ، وكلما زاءت المنافسة بين البول المضيفة لتقءيم المزيء من تلك الحوافز كلما زاءت المكاسب التي يتم تحويلها إلى المشروعات الاستثمارية الأءنبية، فعنءما يكون هناك رصيد محءء من الاستثمار الأءنبئ المباشر في إقليم ذي حساسية منخفضة لحجم الحوافز المقدمة فإن تقءيم الحوافز لا يعني شيئا أكثر من تحويل جزء من الإيراءات من البولة المضيفة إلى الشركات الأءنبية.

ففي الدول النامية على وجه الخصوص والتي يشهد فيها التنافس الجبائي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة ندرة رأس المال فيها، تكون النتيجة في اغلب الأحيان فيها تكلفة مرتفعة دون استقطاب هام للاستثمارات الأجنبية.

3- الاعتبارات المعرفية:

إن الآراء والبراهين التي تشير إلى أهمية وضرورة الحوافز تعتمد بشكل كبير على افتراض مؤداه أن الحكومات المضيفة لديها معرفة ومعلومات تفصيلية عن حجم وقيمة الوفرة الخارجية والمتعلقة بكل مشروع من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا غير ممكن في الواقع العملي، ومنه فإن الدولة المضيفة حسب هذا الاعتبار هي دول تعاني في منح الحوافز دون العلم بالقيمة الحقيقية للاستثمارات الأجنبية التي قد تقل عن الإيرادات الجبائية التي تتخلى عنها الدولة.

4- الاعتبارات السياسية:

إن بعض القوى السياسية والتي تتمتع بتأثير كبير على الاقتصاديات الوطنية قد تمارس ضغوطا على الدولة لمنح المزيد من المزايا والتسهيلات لتلك المشاريع التي تكون في اغلب الأحيان الاستفادة منها حكرا على تلك المجموعات، في حين أن الأعباء المترتبة عن تلك الحوافز تتحملها كافة فئات المجتمع.

ثانيا : الحجج المؤيدة لجدوى الإصلاح الجبائي

لا شك أن عناصر السياسة الاقتصادية في الدولة المضيفة تؤثر بشكل كبير على الأهداف التي يسعى المستثمر الأجنبي إلى تحقيقها، ومن بين هذه العناصر نجد السياسية الجبائية بأدواتها المقررة في تشريعات تلك الدولة والتي تخص المعاملة الجبائية التفضيلية ومعدل الضريبة على مداخيل الشركات، واللذين يؤثران بدرجات متفاوتة على تكلفة

الإنتاج وبالتالي على معدلات الربح²⁹، بيد أن السياسة الجبائية المتغيرة بفعل آلية الإصلاح ليست أهم العوامل بأي حال في معظم الأحيان فهي "شرط كفاية لا شرط ضرورة" في كثير من الحالات.

إلا أن المعاملة الجبائية للمشروعات الاستثمارية الأجنبية يمكن أن تلعب دورا مهما ولو نسبيا إذا تم الأخذ بعين الاعتبار القواعد التالية :

1 - استكمال المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد أصبحت فعالية الأدوات الجبائية في ظل الافتقار إلى الأساسيات من المحددات الضرورية أمرا تحيط به الشكوك، ولا مفر من أن يصبح أي نظام جبائي يشيع فيه استخدام هذه الحوافز أرضا للتحويل من أجل التهرب³⁰.

ويرى الخبراء الاقتصاديون (تقرير أونكتاد 2001) أن جهود جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المعتمدة على الأدوات الجبائية أو غيرها لا يمكن أن يكون لها اثر إلا عندما تكون المحددات الاقتصادية الأساسية لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر صحيحة³¹، وتمثل هذه المحددات بشكل رئيسي في " توفر الموارد الطبيعية؛ الاستقرار السياسي والاقتصادي؛ البنية التحتية؛ العمالة الماهرة والكفاءة".

وهذا ما حدث فعلا في دول أوروبا الوسطى والشرقية الثمانية المنظمة مؤخرا إلى الاتحاد الأوروبي (استونيا؛ بولندا؛ التشيك؛ سلوفاكيا؛ سلوفينيا؛ لاتفيا؛ ليتوانيا؛ هنغاريا)، والتي تتوفر على العوامل الأساسية المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى الميزة التي تحصلت عليها بالانضمام إلى "الاتحاد الأوربي" والمتمثلة في سهولة الوصول إلى باقي أسواق دول الاتحاد من خلالها، ولقد عرفت السنة الأولى من انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي (2003 - 2004) زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها على حساب باقي دول الاتحاد الأوروبي القديمة، وأرجع "تقرير الأونكتاد" هذه الزيادة في

التدفقات إلى تخفيضها المستمر للضرائب على إيرادات الشركات في الأساس³²، بحيث انتقل مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها من 11306 مليون دولار إلى 27110 مليون دولار خلال سنتي 2003 و2004³³. على الترتيب أي زيادة قدرها 15804 مليون دولار وبنسبة تقدر بـ 140٪ وهو مستوى قياسي، علماً أن مستوى التخفيض في معدل الضريبة على الإيرادات المتعلقة بالشركات كان متوسطه في الدول الثمانية حوالي (2.625٪).

ومن خلال الجدولين اللاحقين نبرز ما تطرقنا إليه في هذا العنصر، ولكن قبل ذلك نشير إلى أن الحوافز الجبائية يمكن أن تصنع الفارق إذا استكملت المحددات الأساسية للاستثمار والدليل هو ما توصل إليه "تقرير الأونكتاد" لسنة 2004 من نتيجة.

الجدول (04): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المنظمة حديثاً إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2003 - 2004)

مقدار التغير في IDE خلال (2004-2003) (مليون دولار أمريكي)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (مليون دولار أمريكي)		تدفقات IDE الدول
	تدفقات IDE لسنة 2004	تدفقات IDE لسنة 2003	
2873	4974	2101	التشيك
130	1049	919	استونيا
407	699	292	لاتفيا
594	773	179	ليتوانيا
8284	12873	4589	بولندا
505	1261	756	سلوفاكيا

جدوى الإصلاح الجبائي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة دول الانتقال
الأوروبية _____ أ. قدوري نور الدين

494	827	333	سلوفينيا
2417	4654	2137	هنغاريا
15804	27110	11306	المجموع

Source: UNCTAD (2006), "world investment report", New York and Geneva, United Nations.

الجدول رقم (05): أقصى معدلات الضرائب المتعلقة بمدخيل الشركات في
الدول المنظمة حديثا إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2003 - 2004)
الوحدة: نسبة مئوية (%)

مقدار التغير في معدل الضريبة	معدل الضريبة على إيرادات الشركات		معدل الضريبة الدول
	سنة 2004	سنة 2003	
04	28	31	التشيك
0	26	26	استونيا
04	15	19	لاتفيا
0	15	15	ليتوانيا
08	19	27	بولندا
06	19	25	سلوفاكيا
0	25	25	سلوفينيا
0	19.6	19.6	هنغاريا
2.625	20.825	23.45	المجموع

Source : IBFD, in: Colin read and Gerg N Gregorio, op-cit, p 213.

2- استهداف المستثمر الأجنبي:

إن المستثمرين الأجانب هم الهدف الرئيسي لمعظم الحوافز الجبائية، ولكي تتحقق الجدوى من استعمال الأدوات الجبائية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يجب على الدولة أن تتبع أسلوب استهداف المستثمرين الأجانب على مستوى الصناعات والقطاعات التي تتمتع فيها الدولة المضيغة بميزات تنافسية. بمعنى أن يكون منح الحوافز الجبائية والمعاملات الضريبية التفضيلية موجهة أساسا للمجالات التي تتميز فيها الدولة بميزة نسبية وذلك على ضوء الأولويات الإنمائية للبلد المعني، لأنه لا يمكن أن تؤدي المعاملة الجبائية التفضيلية إلى الهدف الذي تسعى إليه أي دولة إلا إذا تم ربط النظام الجبائي بكل عناصر خطة التنمية الاقتصادية الوطنية، بحيث يكون في مكوناته وإدارته متوائما مع مقتضيات هذه الخطة من جهة ومع بقية عناصر النظام القانوني للاستثمار من جهة أخرى.

وبالتالي تستهدف الدولة المستثمرين الأجانب الذي يميلون في مشروعاتهم الاستثمارية إلى هذه الصناعات أو القطاعات، معتمدة في ذلك أسلوبا تسويقيا يقوم على عنصر الترويج لفرص الاستثمار وحجم ونوع الحوافز الجبائية بواسطة مؤسسة "وكالة تشجيع الاستثمار".

وتعد سياسة استهداف المستثمرين الأجانب بالتوجه إليهم مباشرة الوجه الجديد للسياسات الرامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي.

الخاتمة:

إن العلاقة الاقتصادية التي تربط الاستثمار بالضريبة جعلت الدول تتوجه نحو إصلاح أنظمتها الجبائية للرفع من وتيرة الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها، بالإضافة إلى ما تفرزه هذه الاستثمارات من آثار إيجابية على الاقتصاد في الدول المضيفة.

ولقد استعرضنا نموذج الدول الأوروبية التي تمر بمرحلة الانتقال وتجربتها في الإصلاح الجبائي وعلى وجه التحديد الحوافز الجبائية التي اعتمدها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مبيينين في خطوة سابقة الأساس الذي دعى الدول إلى استخدام الضريبة كموجه لذلك النوع من الاستثمارات، والذي رأينا أنه يركز على نقطتين رئيسيتين هما الموقع الذي تحتله الضريبة في مناخ الاستثمار الدولي ودرجة أهميتها؛ والظروف الدولية التي جعلت من استخدام آلية التحفيز الجبائي ضرورة حتمية.

وللوقوف على جدوى التشجيع الجبائي استعرضنا الحجج المؤيدة والحجج المعارضة لاستخدام هذه الأداة ومدى المساهمة الفعلية لها في التأثير على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولم تكن الجزائر بمنأى عن استخدام الضريبة كأداة في توجيه الاستثمار بصفة عامة، إضافة إلى الاهتمام الذي أولته للاستثمار الأجنبي المباشر في سلم أولويات الإصلاح الجبائي. وفي نهاية مداخلتنا هذه، يمكننا استخلاص أهم النتائج التي تبين العلاقة القائمة بين الإصلاح الجبائي واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الانتقال الأوروبية.

- الإصلاحات الجبائية كانت في معظمها موجهة إلى دول التخطيط المركزي سابقا بهدف نقل هذه الاقتصاديات إلى نظام السوق الحر، وقد توحدت هذه الإصلاحات من حيث طبيعة الإجراءات والفترة الزمنية التي كانت تسعينيات القرن المنصرم بدايتها.
- الإصلاح الجبائي يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التخفيف من العبء الجبائي الواقع على عاتق المستثمر الأجنبي، وتتمثل أدوات التخفيف في سياسة التحفيز الجبائي والحد من المعوقات الجبائية وتبسيط الإجراءات الإدارية.

- عملية التحفيز الجبائي لا يمكن لها أن تأتي بنتيجة إيجابية إلا في ظل توفر المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وما عدا ذلك فهي تعتبر تكاليف إضافية تتحملها الخزينة العامة للدولة دون الحصول على عائد يكافئها.
- ولتفعيل دور الإصلاح الجبائي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، نقتراح التوصيات التالية:
- تطوير جانب المعلوماتية داخل الإدارات الجبائية لتسريع المعاملات ذات الصلة بالإجراءات التي تربط هذه الأخيرة (الإدارة) بالمستثمرين الأجانب.
- إتباع سياسة اقتصادية واضحة وشفافة، بالإضافة إلى تحديد التوجه الاقتصادي والابتعاد عن عدم استقرار القوانين.
- إنشاء هيئات إدارية مكلفة بالمستثمرين الأجانب، بحيث تهدف هذه الهيئات إلى تبسيط الإجراءات الجبائية المتعلقة بالمشروعات الأجنبية بالإضافة إلى توضيح الخريطة الاستثمارية لهؤلاء الأشخاص الذين يجهلون طبيعة الاستثمار في الدولة المضيفة.
- خلق أدوات ترويجية فعالة في ظل المنافسة الدولية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتقديم عروض للمؤسسات الأجنبية الهامة بدل انتظار مجيئها .

الهوامش:

- 1- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره، ص 155.
- 2 - سعيد عبد العزيز عثمان وشكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2007)، ص 535.

- 3- محمد فلاح، الغش وتأثيره على دور الجباية في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 1998، ص 31.
- 4- مراد ناصر، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992 - 2003)، (الجزائر: منشورات بغدادية، ب ت)، ص 06.
- 5 - سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية - مدخل تحليلي مقارنة، الإسكندرية : الدار الجامعية، 2000 ذكره، ص 536.
- 6- سميرة أيوب إبراهيم، سميرة أيوب إبراهيم، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي - دراسة تحليلية وتقييمية، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2000)، ص 107.
- 7- سعيد عبد العزيز عثمان وشكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الإسكندرية : الدار الجامعية، 2007، ص 538.
- 8 - مراد ناصر، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992 - 2003)، مرجع سبق ذكره، ص 38.
- 9 - سعيد عبد العزيز عثمان وشكري رجب العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص 539.
- 10 - المرجع نفسه، ص 540.
- 11- سعيد عبد العزيز عثمان وشكري رجب العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص 540.
- 12- سميرة أيوب إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 109.
- 13 - سعيد عبد العزيز عثمان وشكري رجب العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص 541.
- 14- مراد ناصر، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على المؤسسة والتحفيز الاستثماري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997، ص 116.
- 15 - حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الإسكندرية : الدار الجامعية، 1996، ص 103.
- 16- Ashoka Mody , Foreign direct investment and the world economy , USA : Rout ledge, 2007, p02 .
- 17- محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، (ط1؛ بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية، 2007)، ص 71.

- 18- خالد شحادة الخطيب وشوقي عفيف كريم، " دور الضرائب في تشجيع الاستثمار الأجنبي"،
الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة
- بومرداس، 04 و05 ديسمبر، 2006، ص. 13.
- 19 - المرجع نفسه ذكره، ص. 14.
- 20- المرجع نفسه، ص. 16.
- 21- المرجع نفسه، ص. 18.
- 22- المرجع نفسه، ص. 18.
- 23 - فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة)،
2000، ص. 112.
- 24- المرجع نفسه، ص. 113 .
- 25 - محمد زيدان، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال- نظرة تحليلية
للمكاسب والمخاطرة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2005، ص. 07.
- 26 - عبد العزيز قادري، الاستثمارات الدولية، (ط4؛ الجزائر : دار هومة، 2004)، ص. 200.
- 27 - المرجع نفسه، ص. 200.
- 28 - محمد زيدان، مرجع سبق ذكره، ص. 07-09.
- 29- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي- المعوقات والضمانات القانونية، (ط1؛ بيروت: مركز
دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص. 186.
- 30- سعيد عبد العزيز عثمان وشكري رجب العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص. 301.
- 31-الأونكتاد (2001)، " تقرير الاستثمار العالمي"، نيويورك وجنيف، الأمم المتحدة، ص. 27.
- 32- الأونكتاد (2004)، "تقرير الاستثمار العالمي"، نيويورك وجنيف، الأمم المتحدة، ص. 16.
- 33- UNCTAD (2006), "World investment report", op-cit .